جـامعـة القاهـرة
كلـية الحقـوق

الإتفاقية الجماعية كمظهر من مظاهر الديمقراطية الإجتماعية

((دراسة مقارنة بين القانون المصري والفرنسي والمغربي))

رسالة لنيل درجة الماجستير في الحقوق

تخصص التشريعات الإجتماعية

مقدمة من الباحثة

هـمـوشـــة المـقـــروط

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

1- الأستاذ الدكتور/ **أحمد حسن البرعي** ((رئيساً ومشرفاً))
أستاذ ورئيس قسم التشريعات الإجتماعية
كلية الحقوق – جامعة القاهرة

2- الأستاذة الدكتورة/ **نبيلة رسلان** ((عضواً))
وكيل كلية الحقوق – جامعة طنطا

3- الأستاذ الدكتور/ **محمد أحمد إسماعيل** ((عضوا))
أستاذ ورئيس قسم التشريعات الإجتماعية
كلية الحقوق – جامعة القاهرة – فرع بني سويف

2003- 2004

بسم الله الرحمن الرحيم

قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم

صدق الله العظيم

سورة البقرة – آية (32)

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

قال رسول الله (ﷺ) :" من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

وإنطلاقاً من هذا التوجيه النبوي الكريم فإنني أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور/ أحمد حسن البرعي أستاذ ورئيس قسم التشريعات الإجتماعية كلية الحقوق – جامعة القاهرة لتشريفه لي بالإشراف على هذه الرسالة رغم مشاغله الكثيرة، والرعاية التي أحاطني بها والتوجيهات السديدة التي أرشدني إليها، مما منحني فرصة الإفادة من علمه لإثراء هذه الرسالة، فكان نعم العون على إنجاز هذا العمل فجزاه الله عني خير الجزاء ومتعه بالصحة والعافية.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة/ نبيلة رسلان وكيل كلية الحقوق – جامعة طنطا على تفضلها بقبول الإشتراك في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها، فلها مني موفور الشكر والتقدير.

كما أسدي عميق شكري وتقديري للأستاذ الدكتور/ محمد أحمد إسماعيل أستاذ ورئيس قسم التشريعات الإجتماعية كلية الحقوق – جامعة القاهرة – فرع بني سويف الذي شرفني بقبول الإشتراك في مناقشة هذه الرسالة والحكم عليها فله مني وافر التقدير والإحترام.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من قدم لي يد المساعدة ووقف إلى جانبي في إعداد هذا العمل.

إهـــــداء

إلى والدي .....

إلى والدتي .....

إلى أخواتي .....

إلى نبع الحب والحنان..... إلى جدتي في ذكراها العطرة.

أقدم هذا العمل لمسة عرفان وتقدير ووفاء.....

مقدمة

بدأت صورة جديدة لعلاقات العمل، بظهور الثورة الصناعية في أوروبا، تختلف إختلافا جوهريا عما كان سابقاً لها من علاقات عمل تقليدية، بين العمال وأصحاب الأعمال، حيث عمل العمال في ظل ظروف، وشروط عمل قاسية، تتضمن أجوراً منخفضة، وزيادة رهيبة في عدد ساعات العمل، تراوحت بين 12 و 16 ساعة في اليوم، مع تفضيل أصحاب الأعمال إستخدام الإناث والأطفال، لإنخفاض أجورهم عن الرجال، الأمر الذي أدى إلى زيادة أرباح أصحاب الأعمال[1].

ولقد ساهمت هذه الوضعية الإقتصادية والإجتماعية المزرية، التي عاشتها الطبقة العاملة إبان الثورة الصناعية، في إذكاء الوعي لديها بضرورة التضامن، وتوحيد الصفوف، وجمع الضعف وتحويله إلى قوة، تمكنها من مواجهة تسلط أصحاب الأعمال، وإستغلالهم، وهذا ما حدث فعلاً، حيث تجمع العمال وتكتلوا في تجمعات وإتحادات نقابية، للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم المشتركة[2]، الأمر الذي أسفر عن ظهور نقابات عمالية، محددة أهدافها، وموضحة مبادئها، دون سند من التشريع، وذلك بظهور كيانات عرفية نقابية في الواقع الفعلي[3].

وبإعتبار إنجلترا أول دولة ظهرت فيها الثورة الصناعية، وتعرض فيها العمال لظروف، وشروط عمل قاسية، فلقد برزت فيها أولى محاولات التجمع العمالي في شكل جمعيات[4]، لبحث أسلوب مواجهة تلك الظروف والشروط القاسية، حيث لم تظفر

---

[1] – محمد عبد الله نصار: المفاوضة الجماعية ودور منظمة العمل العربية، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، طبعة 1996، ص7.

[2] – عبد اللطيف خالفي: الوسيط في علاقات العمل الجماعية، المطبعة والوراقة الوطنية – مراكش – الطبعة الأولى 1999، ص363–364.

[3] – محمد عبد الله نصار: سابق الإشاره إليه، هامش رقم (1)، ص7–8.

[4] – يمكن تقسيم تاريخ الحركة النقابية البريطانية إلى عدد من الفترات إنتهت أولاها بإصدار قوانين التكتل في سنتي 1799 – 1800، التي حرمت النشاط النقابي، لكن وتحت تأثير ضغط العمال إضطر المشرع إلى إلغاء جميع قوانين التكتلات سنة 1824، ليصبح بذلك تكوين الجمعيات العمالية جائزاً للدفاع عن مصالح أعضائها ومصالح المهنة ككل، إلا أن هذه الحرية ما لبث المشرع البريطاني أن قيد من نطاقها، وذلك بموجب قانون 1825، الذي فرض بعض القيود على حرية النقابات في ممارسة نشاطها.

– لمزيد من الإيضاح أنظر، عبد اللطيف خالفي: سابق الإشاره إليه، هامش رقم (2) ص365، 366.

فهرس

المـوضوع	الصفحة
المقدمة:	01
أولاً: أهمية البحث.	03
ثانياً: هدف البحث.	05
ثالثاً: خطة البحث.	06
الباب الأول : ماهية الإتفاقية الجماعية	07
تمهيد وتقسيم:	07
الفصل الأول: مقومات المفاوضة الجماعية.	08
تمهيد وتقسيم:	08
المبحث الأول: شروط وضمانات نجاح المفاوضة الجماعية.	09
أولاً : شروط المفاوضة الجماعية.	09
ثانياً: ضمانات نجاح المفاوضة الجماعية.	13
المبحث الثاني: تنظيم إجراءات المفاوضة الجماعية.	18
أولاً: تعيين ممثلوا الأطراف المتفاوضة.	19
ثانياً: تحديد زمان ومكان إجرا التفاوض.	30
ثالثاً: تحديد موضوعات التفاوض.	35
رابعاً: توافر مبدأ حسن النية في التفاوض.	38
المبحث الثالث: نتائج المفاوضة الجماعية.	40
أولاً: فشل المفاوضة الجماعية.	40
ثانياً: نجاح المفاوضة الجماعية.	46

الفصل الثاني: التطور التاريخي للإتفاقية الجماعية. 47
تمهيد وتقسيم: 47
المبحث الأول: إهتمام منظمتي العمل الدولية والعربية بموضوع الإتفاقية الجماعية. 48
المطلب الأول: تنظيم منظمة العمل الدولية لموضوع الإتفاقية الجماعية. 48
المطلب الثاني: تنظيم منظمة العمل العربية لموضوع الإتفاقية الجماعية. 54
المبحث الثاني: تطور الإتفاقية الجماعية في كل من مصر، فرنسا، المغرب. 59
المطلب الأول: التطور التاريخي للإتفاقية الجماعية بمصر. 59
أولاً: المرحلة السابقة للتدخل التشريعي. 59
ثانياً: مرحلة التدخل التشريعي. 61
المطلب الثاني: التطور التاريخي للإتفاقية الجماعية في فرنسا. 66
أولاً: مرحلة ما قبل التدخل التشريعي. 67
ثانياً: مرحلة ما بعد التدخل التشريعي. 68
المطلب الثالث: التطور التاريخي للإتفاقية الجماعية بالمغرب. 77
أولاً: مرحلة ما قبل بسط الحماية الفرنسية. 77
ثانياً: مرحلة بسط الحماية الفرنسية. 78
ثالثاً: عهد الاستقلال. 80
المبحث الثالث: تعريف الإتفاقية الجماعية وتمييزها عن غيرها من الأنظمة الواردة على العمل. 84
المطلب الأول: مفهوم وماهية الإتفاقية الجماعية. 84
البند الأول: تعريف الإتفاقية الجماعية في التشريع المصري. 84
البند الثاني: تعريف الإتفاقية الجماعية في التشريع الفرنسي. 87

البند الثالث: تعريف الإتفاقية الجماعية في التشريع المغربي. 89
المطلب الثاني: أهمية الإتفاقية الجماعية. 94
البند الأول: أهمية الإتفاقية الجماعية على المستوى القانوني. 94
البند الثاني: أهمية الإتفاقية الجماعية على المستوى الإقتصادي. 96
البند الثالث: أهمية الإتفاقية الجماعية على المستوى الإجتماعي. 98
المطلب الثالث: التمييز بين الإتفاقية الجماعية وغيرها من الأنظمة الواردة على العمل. 100
البند الأول: التمييز بين الإتفاقية الجماعية وعقد العمل الفردي. 100
البند الثاني: الإتفاقية الجماعية ولائحة النظام الأساسي للعمل. 102
البند الثالث: الإتفاقية الجماعية والقواعد التي تضعها السلطة العامة. 103
المبحث الرابع: الطبيعة القانونية للإتفاقية الجماعية. 105
المطلب الأول: الطبيعة العقدية للإتفاقية الجماعية. 106
البند الأول: نظرية النيابة أو الوكالة. 107
البند الثاني: نظرية الفضالة. 111
البند الثالث: نظرية الإشتراط لمصلحة الغير. 113
البند الرابع: الإتفاقية الجماعية عقد خاص. 115
المطلب الثاني: الطبيعة اللائحية للإتفاقية الجماعية. 117
المطلب الثالث: نظرية الطبيعة المزدوجة للإتفاقية الجماعية. 120
البند الأول: مظاهر الإزدواج في إبرام الإتفاقية الجماعية. 120
البند الثاني: مظاهر الإزدواج في آثار الإتفاقية الجماعية. 124
المطلب الرابع: الإتجاهات الحديثة لتفسير الطبيعة القانونية للإتفاقية الجماعية. 126

البند الأول: العلاقة بين القانون والإتفاقية الجماعية. 127
البند الثاني: العلاقة بين الإتفاقية الجماعية وعقد العمل الفردي. 130
الباب الثاني: التنظيم القانوني للإتفاقية الجماعية. 132
تمهيد وتقسيم: 132
الفصل الأول: إبرام الإتفاقية الجماعية. 133
تمهيد وتقسيم: 133
المبحث الأول: الشروط الشكلية اللازم توافرها لصحة إبرام الإتفاقية الجماعية. 134
المطلب الأول: شرط الكتابة. 134
المطلب الثاني: شرط الإشهار. 138
المطلب الثالث: جزاء الإخلال بالشروط الشكلية. 146
المبحث الثاني: الشروط الموضوعية المتطلبة لصحة إبرام الإتفاقية الجماعية. 153
المطلب الأول: وجود الرضا وصحته. 153
البند الأول: وجود الرضا. 153
البند الثاني: صحة الرضا. 158
المطلب الثاني: أطراف الإتفاقية الجماعية. 161
البند الأول: الأطراف الأصلية. 161
البند الثاني: الأطراف المنضمة. 174
البند الثالث: مد الإتفاقية الجماعية. 185
المطلب الثالث: مضمون الإتفاقية الجماعية. 201
البند الأول: حرية الأطراف في تحديد مضمون الإتفاقية الجماعية. 201
البند الثاني: القيود التي ترد على حرية الأطراف في تحديد مضمون 204

الإتفاقية الجماعية.
المطلب الرابع: مدة الإتفاقية الجماعية. 212
البند الأول: الإتفاقية الجماعية محددة المدة. 213
البند الثاني: الإتفاقية الجماعية المبرمة لمدة إنجاز مقاولة. 213
المبحث الثاني: تطبيق الإتفاقية الجماعية. 222
المطلب الأول: نطاق تطبيق الإتفاقية الجماعية. 222
البند الأول: النطاق المكاني للإتفاقية الجماعية. 222
البند الثاني: نطاق التطبيق المهني للإتفاقية الجماعية. 226
البند الثالث: نطاق التطبيق الشخصي للإتفاقية الجماعية. 229
المطلب الثاني: آثار تطبيق الإتفاقية الجماعية. 243
البند الأول: الإلتزامات الناشئة من الإتفاقية الجماعية. 243
البند الثاني: تفسير الإتفاقية الجماعية. 254
البند الثالث: جزاء الإخلال بالإتفاقية الجماعية. 277
الفصل الثاني: إنتهاء الإتفاقية الجماعية. 298
تمهيد وتقسيم: 298
المبحث الأول: الأسباب العادية لإنتهاء الإتفاقية الجماعية. 299
المطلب الأول: إنتهاء الإتفاقية الجماعية المبرمة لمدة محددة أو للمدة اللازمة لإنجاز مشروع معين. 299
المطلب الثاني: إنتهاء الإتفاقية الجماعية غير محددة المدة. 302
المبحث الثاني: الأسباب العرضية لإنتهاء الإتفاقية الجماعية. 306
المبحث الثالث: آثار إنتهاء الإتفاقية الجماعية. 309
الخاتمة 316
النتائج 325

المقترحات 329
قائمة المراجع 333
الفهرس 346